أصول النحو وأصول الفقه
دراسة في النشأة، والأصول، والمنهج

د/ ماهر محمود علي عميرة
أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية
بجامعة عين شمس

ملخص البحث

بحث العلاقات التبادلية بين علم أصول النحو والعلوم الإسلامية، هو بحث في النشأة، والأصول، والمنهج لهذه العلوم ، حيث حاول إدراك علاقات التأثير والتأثر بين تلك العلوم ، وقد التزم البحث المنهج الوصفي التحليلي فجمع أراء النحاة والأصوليين وقارن بين تلك الأراء، ليؤكد أن هذه العلاقة كانت علاقة أخذ وعطاء وتأثير وتأثر، وأن هذه العلوم كلها أفادت واستفادت من بعضها البعض، بحيث أصبح إتقان علوم العربية شرط للمفسر والفقيه ، وكذلك أصبح إتقان اللغوي لعلوم الشريعة كعلوم التفسير و القراءات وأسباب النزول ، وعلوم الحديث ، وأصول الفقهاء شرط لمن يتصدى للتحليل اللغوي، والتنظير النحوي.

وقد ناسب ذلك أن يأتي البحث في مقدمة وتمهيد، أعقبهما فصول ثلاثة علي النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان أصالة الفكر النحوي في الدرس اللغوي القديم

الفصل الثاني: بعنوان علم أصول الفقه: النشأة والتطور

الفصل الثالث: بعنوان العلاقة التبادلية بين أصول النحو، وعلم الأصول في العلوم الإسلامية، ويشمل ثلاثة محاور:

أولًا: تأثير أصول الفقه في نشأة علم أصول النّحو

ثانيًا: أثر العلوم الإسلامية في الدرس النحوي

تالثا: أثر النحو وعلوم اللغة على الفقه والعلوم الإسلامية

وأتبع ذلك قائمة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم قائمة بمصادر البحث ومراجعه التي اعتمد عليها

الكلمات المفتاحية : السماع – القياس– الإجماع - علم الأصول

Fundamentals of Grammar and Principles of Jurisprudence A study in the Foundation - origins - and method

Preparation
Dr. Maher Mahmoud Amira
Professor of Grammar and Morphology, College of Education
Ain Shams University

Aabstract

Research the reciprocal relations between the science of grammar and Islamic sciences, is a research in the origin, assets, and approach to these sciences, where he tried to realize the relationships of influence and influence between those sciences, and the research adhered to the descriptive analytical approach and collected the opinions of grammarians and fundamentalists and compared those opinions, to confirm that this relationship was a relationship of give and take, influence and influence, and that these sciences all benefited and benefited from each other, So that mastery of Arabic sciences became a condition for the interpreter and jurist, as well as linguistic mastery of the sciences of Sharia such as the sciences of interpretation, readings, reasons for revelation, hadith sciences, and the origins of jurists became a condition for those who address linguistic analysis, and grammatical theorizing.

This was appropriate for the research to come in an introduction and an introduction, followed by three chapters as follows:

Chapter One: Entitled The Originality of Grammatical Thought in the Old Linguistic Lesson

Chapter Two: Entitled Usul al-Fiqh: Origin and Development

Chapter Three: Entitled The Reciprocal Relationship between the Origins of Grammar and the Science of Origins in Science It includes three axes:

First: The impact of the principles of jurisprudence on the emergence of the science of the principles of grammar

Second: The impact of Islamic sciences on the grammar lesson

Third: The impact of grammar and language sciences on jurisprudence and Islamic sciences

This was followed by a list of the most important findings of the research, then a list of research sources and references on which it was based.

Keywords:
Hearing - Measurement - Consensus - Fundamentals

أصول النحو وأصول الفقه
دراسة في النشأة، والأصول، والمنهج

د/ ماهر محمود علي عميرة
أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية
بجامعة عين شمس

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبه الغر الميامين وبعد ...

فإن علاقة التأثير والتأثر بين نحاة العربية، والأصوليين من علماء الفكر الإسلامي، تبدو جلية واضحة، وقد ظهرت تلك العلائق في أوضح صورها في بداية القرن الرابع الهجري، وقد تباينت أراء الباحثين، بين قائل بأثر علم من هذه العلوم في الأخر، ومن رافض لهذا القول، والقول باستقلال كل علم في نشأته عن بقية العلوم الأخرى. فمثَّل هذا الخلاف في الرأي، هاجسًا في نفسي ودافعًا إلي البحث والمشاركة برأي في تلك القضية، ومحاولة إدراك طبيعة هذه العلاقة، خاصة مع وجود وجهة نظر تناقض الرأي السابق وترى أن أثر النحو العربي في كل العلوم الإسلامية، أثر جلي لا يمكن إنكاره، أو التغافل عن، وهو أثر لايقل في درجته عن أثر علوم الفقه والمحدثين على النحو العربي.

سبب اختيار الموضوع:

تعددت أراء الباحثين، حول مدى تأثير علم أصول الفقه، وعلم أصول النحو، كلٌ على الأخر، فمن قائل باعتماد أصول النحو في نشأته على أصول الفقه، ورأي أخر يرى أن علوم العربية هي المعين الذى اتكأت عليه كل العلوم في نشأتها، ومن يتوسط بين الرأيين ويرى أن العلمين تداخلا، وكان الأثر متبادلا بينهما، فكان ذلك التعدد في الرأي، سببًا قويا لديَّ لمعرفة طبيعة تلك العلاقة، ومحاولة رد الأمر إلى حقيقته.

الدراسات السابقة:

وجدت دراسات سابقة على تلك الدراسة، تناولت نشأة هذه العلوم ودرست علاقة التأثير والتأثر بين علم الأصول عند النحاة، وعند الأصوليين، وعلماء الفقه، والمتحدثين، وعلوم التفسير والمتكلمين، ومن هذه الدراسات

- دراسة مصطفى محمد الفكي (أثر النحو في استنباط المسائل الأصولية والفقه) مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان المجلد ٨، العدد ١٠، ١٤٢٦/٢٠٠هـ

- دراسة ثروت السيد رحيم بعنوان (القضايا المشتركة بين النحاة والأصوليين – دراسة مقارنة)، دار اليُسر - القاهرة – مصر، ٢٠١٤م

- دراسة أحمد عبد الباسط حامد (من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه)، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت،١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

- دراسة الأثر العقائدي في التوجيه النحوي للنص القرآني، د. حيدر مصطفى هجر، جامعة ذي قار – كلية الآداب، مجلة آداب ذي قار، العدد ٢ مجلد ١، ٢٠٢٠

- دراسة الدلالة النحوية وأثرها في استثمار الأحكام الفقهية من القرآن الكريم جمع ودراسة وتوجيه، رسالة دكتوراه، عزالدين سليماني، كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، 2014.

- دراسة التفاعل بين النحو وأصوله والفقه وأصوله، عبد الملك عبد الوهاب أنعم، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، العدد،٤٦ ،٢٠١١.

ولفت انتباهي رد بعض تلك الدراسات الفضل للأصوليين، من المناطقة وعلماء الفقه والتفسير على النحو العربي، في النشأة وعلم أصول النحو، فكوَّن ذلك لدي دافعا للمشاركة برأي حول تلك القضية، ومحاولة الوصول إلى الحقيقة التي يرتاح إليها الباحث وتؤكدها شواهد النقول والنصوص الثابتة.

المنهج المتبع:

التزم البحث المنهج الوصفي التحليلي فتتبع نشأة تلك العلوم من النشأة، إلى التطور والنضوج، ورصد أصولهم التي اعتمدوا عليها، ثم أجريت النظر فيما جمعته، وحللته محاولا، تلمس أثر تلك العلوم على بعضها البعض.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان علاقات التأثير والتأثر بين النحاة والمناطقة، وأثر ذلك على الدرس اللغوي، وبيان الأثر العلمي لكل علم من هذه العلوم على العلوم الأخر.

فصول الدراسة:

ناسب الدراسة أن تُرتب على مقدمة وتمهيد أتبعتهما ثلاثة فصول، يعقبها إجمال لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم ثبت للمراجع والمصادر

الفصل الأول: بعنوان أصالة الفكر النحوي في الدرس اللغوي القديم

الفصل الثاني: بعنوان علم أصول الفقه: النشأة والتطور

الفصل الثالث: بعنوان العلاقة التبادلية بين أصول النحو، وعلم الأصول في العلوم الإسلامية، ويشمل ثلاثة محاور:

أولًا : تأثير أصول الفقه في نشأة علم أصول النّحو

ثانيًا : أثر العلوم الإسلامية في الدرس النحوي

تالثا : أثر النحو وعلوم اللغة على الفقه والعلوم الإسلامية

الكلمات المفتاحية: السماع – القياس– الإجماع - علم الأصول

تمهيد:

إن العلاقة بين علوم اللغة، والعلوم الإسلامية علاقة ظاهرة، وهي علاقة منطقية؛ لقرب النشأة، وتشابه الأصول؛ فقد بدأ الدرس النحوي مرتبط بالقرآن الكريم، يحدوه في ذلك دفع اللحن، الذي فشا على ألسنة الأعاجم، حين زادت أعداد العجم الداخلين في

الإسلام، ثم أستوى هذا العلم، ووصل إلى حد النضج والكمال على يد علماء المدرستين، في منتصف القرن الثالث الهجري.

وبعد ذلك العصر زادت العلاقات الثقافية والفلسفية، بين علماء العربية، وعلماء العلوم الأخرى، وبدأ الأثر العقدي يظهر في أراء كثير من النحاة، فظهرت عبارات المناطقة وعلماء الكلام في كتاباتهم، ولم يكن أثر المنطق وعلوم التفسير، والمتحدثين واضحا، في مصنفات النحاة في عصر النشأة الأولى، ولا في عصر التطور والنمو، وإنما بدا أثرهما واضحًا في مرحلة النضج والازدهار التي تبدأ في أوائل القرن الرابع الهجري، واقتصر هذا الأثر على ثلاثة محاور فقط: في التبويب، والعرض، والتأويل.

فرتبوا أبواب النحو، ترتيبًا منطقيًّا، يشبه كثيرا طرائق الأصوليين، ثم عرضوا مادتهم في ترتيب منطقي يلتزم التسلسل العقلي في عرض وشرح قضاياهم؛ وانتقلوا من الكل إلى الجزء، ومن المقدمات والكليات إلى النتائج والجزئيات، كما ظهر تأثرهم بالتأويل في ظهور العلل النحوية، ونظرية العامل في ضوء المنطق الأرسطي.

ومن جهة أخرى كانت أصول النحاة معينًا لكثير من الأصوليين، من الفقهاء والمفسرين، والمحدثين، في فهم وتأويل النصوص القرآنية، التي تفيد بمعناها الظاهري، ما يتعارض مع الحقائق التي قال بها علماء الكلام، أو ما يوحي ظاهرها بتعارض مع نص القاعدة النحوية.

كذلك فإن النحاة قد احتذوا طريق المحدثين؛ "من حيث العناية بالسند، والمتن، والجرح والتعديل، ثم حذوا حَذْو المتكلمين في تطعيم نحوهم بالمنطق والفلسفة ، ثم حاكوا الفقهاء أخيرًا في أصولهم، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع، والقياس، والإجماع، وذلك أثر من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة"[1]

وقد وضحت تلك العلاقة بين النحو وعلوم الفقه، فيما رواه الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في تلك المناظرةً التي دارت بين الكسائي(١٨٩هـ) وأبي يوسف(١٨٢هـ) حين قال: "ما تقول

(١) ينظر في أصول النحو؛ لسعيد الأفغاني، ط٢، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٦٤م ص /١٠٤.

في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلْتِ الدار؟ قال: إنْ دخلَتِ الدار طلقتْ، قال: أخطأتَ يا أبا يوسف، فقال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال: "أن" فقد وجَبَ الفعل، وإن قال: "إن" فلم يجب، ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي"[٢]. فأظهرت تلك المناظرة طبيعة العلاقة بين علماء النحو وعلماء الفقه، وكيف أن العالم النحوي يراجع الرأي الفقهي لعلم من أعلام الفقه بحجم أبي يوسف.

كما أشار ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) إلى تلك الصلة القوية بين أصول الفقه، وأصول النحو خاصة في نوع العلل، وجواز القياس، وتعارض السماع والقياس، والاستحسان، والإجماع، ومن ذلك قوله: "اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حُذَّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"[٣] .

ونستطيع أن نلمس هذا التأثير المتبادل بين النحو وعلوم الفقه، في قول ابن الأنباري(ت ٥٧٧ هـ) " إن جماعةً من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين سألوني أن أُلخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب..." [٤] .

وتظهر تلك العلاقة الترابطية، بين النحو والفقه في أعلى صورها فيما ذكره ابن هشام (ت ٧٦١هـ) من أن الكسائي كان يدير المسائل الفقهية على أصول النحو، فقد سأل أبا يوسف تلميذ أبى حنيفة عن قول القائل:

فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرفقُ أيمنُ ∴ وَإِنْ تَخْرِقِي يَا هِنْدُ فَالخَرقُ أَشْأَمُ[٥]

فَأَنْتِ طَلَاقٌ والطلاقُ عَزِيمَةٌ ∴ ثَلاثٌ، وَمَنْ يَخْرقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ

---

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢ (ص ١٢٧).

(٣) ينظر الخصائص؛ لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت ١/ ٤٨، ٤٩

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ لأبي البركات الأنباري، ص:١، دار الفكر، دمشق.

(٥) البيتان من الطويل وهما بدون نسبة في خزانة الأدب ٤٦٠/١، ومغني اللبيب ٥٣/١، الأشباه والنظائر٩٢/٣

فقال: ما يلزمه إذا رفع الثلاث ونصبها؟! قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمَنُ الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه، فقال: إن رفَعَ ثلاثًا طلقتْ واحدة؛ لأنه قال: "أنت طَلَاقٌ"، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقتْ ثلاثًا؛ لأن معناها: أنت طالق ثلاثًا، وما بينهما جملة معترضة"(٦). فلم يأمن أبو يوسف على نفسه من الخطأ، فيسأل الكسائي، كما تبين الرواية مدى الارتباط بين العلمين، وكيف أنهما يرتبطان أشد الارتباط، في أمر الفتيا وإصدار الأحكام

والحقيقة أن العلاقة بين النحو وأصوله، والعلوم الإسلامية وأصولها متداخلة؛ نظرًا لتتشابه الأصول والأحكام بينهما، فإذا كان الفقهاء قد قسموا الحكم الشرعي إلى واجب ومحرم، ومندوب ومكروه، ومباح ووضعي(٧)، فإن النحاة قسموا الحكم إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وجائز(٨).

يظهر مما سبق الأثر المتبادل، بين النحو والفقه، وإبراز الدور الذى يلعبه العلمان، في حل القضايا الشائكة التي تعرض للناس عامةً، فهذا ابو يوسف يعلمنا أن قضايا الفقه، بحاجة إلى علم النحاة؛ لدقة الفهم، وجلاء حقائقها، فكانت تلك العلاقات التبادلية بين النحاة، وعلماء العلوم الإسلامية، الدافع لكتابة ذلك البحث، محاولا إظهار طبيعة تلك العلاقة، فإن أصبت فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فمن الشيطان، ومن نفسي وحسبي أني حاولت واجتهدت، ،، والله من وراء القصد

(٦) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م، ج٧٦/١، ٧٧

(٧) ينظر: الحكم الشرعي عند الأصوليين؛ لحسين حامد حسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢م ص/٦٥.

(٨) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو؛ للسيوطي ص/ ١٠،١١.

الفصل الأول

أصالة الفكر النحوي في الدرس اللغوي القديم

إذا حاولنا تتبع الخطوات الأولى لنشأة علم النحو وأصوله، فإننا لا نجد خلافًا بين الباحثين حول صعوبة البحث، في تلك الفترة الزمانية المتقدمة؛ لطبيعة الدرس اللغوي آنذاك، التي اعتمدت على التلقي والمشافهة، وهى فترة ما بين عصر أبي الأسود الدؤلي حتى ظهور كتاب سيبويه، ولم يُعِر علماء تلك المرحلة اهتمامًا بالتأليف، والتصنيف النحوي؛ فكان التأريخ للمرحلة التي سبقت كتاب سيبويه فيه من الصعوبة ما فيه.

فقد أنزل الله كتابه العزيز، على قلب رسوله الكريم معجزًا، ومتحديًا به فصحاء العرب، وكثيرا ما كان يعوزهم فهم بعض مقاصده، مما أوجب وجود من يوضح لهم ما استغلق عليهم من معانيه، ويفصل لهم مجمله، فتصدى رسول الله ε للتأويل والتحليل والإبانة لما خفي عليهم فهمه. من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر، ما روى عن النبي ε أنه لما بلغ المشركين قول الله تعالى:[**إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ**]{ الأنبياء: ٩٨} اعترضه عبد الله بن الزبعري - وهو مشرك لم يسلم بعد - قائلًا: أن هذه الآية تشمل أيضًا الملائكة والأنبياء الذين عبدهم الناس، فسر المشركون باحتجاجه هذا، فرد ε: (يا غلام، ما أجهلك بلغة قومك! فإني قلت وما تعبدون، وهي لما لا يعقل، ولم أقل: ومن تعبدون)[٩]. وهو تأويل لا أثر لعلوم المناطقة والفلاسفة فيه.

واستمر الامر كذلك في عهد الصحابة والتابعين؛ فلم تكن علوم الفقه، وأصول الكلام، قد ظهرت بعد. فلم يكن الصحابة والتابعون في احتياج لعلوم الفقه، وأصوله؛ فقد نشؤوا ورسول الله بينهم، وكان الصحابة يتصدون لآيات القرآن الكريم، ويتداولون بعض القضايا النحوية من غير أن تكون الغاية وضع النحو، وإنما قاد إليها المعنى التفسيري الذي يعالجه المفسر[١٠].

(٩) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، ج ١٧، ص ١٣٩، وينظر: تفسير الميزان ، الطباطبائي، ج ١٤ - الصفحة ٣٣٥
(١٠) ينظر: الحكم الشرعي عند الأصوليين: ص٨١.

وكان من أوائل من أثِرت عنهم بعض التأويلات النحوية الدالة على الفهم العميق لدلالات الألفاظ , ومقاصد المعاني، عبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، ومما روى عنهما قراءتهما قوله تعالى: [**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ**] { الزخرف:٧٧} (أنهما قرآها: يا مالِ، بحذف الكاف ترخيمًا، وقد علق ابن عباس رضي الله عنهما على هذه القراءة قائلاً: ما أشغل أهل النار عن الترخيم)(١١). وفي ذلك إشارة واضحة إلى مصطلح (الترخيم)، وطرائقه.

وروي عن عبد الله بن مسعود في تفسيره قوله تعالى: [**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**] { المجادلة: ١١} أنه قدر فعلًا، فيرى أن الكلام قد تم عند قوله تعالى: (**الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ**)، أما (الذين) في قوله: (**وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**)، فإن الكلام انتصب بفعل تقديره: يخص الذين أوتوا العلم درجات، فللمؤمنين رفع وللعلماء درجات) (١٢) فقد لجأ ابن مسعود في هذا التحليل إلى التقدير، وهو تفسير يظهر فيه أثر النحو علم التفسير.

وكان ابن عباس يقرأ الآية الكريمة: [**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**] {المائدة: ٦}، بنصب أرجلكم، ثم يقول: (عاد الأمر إلى الغسل) (١٣). ومعنى كلامه أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، إذ أن أرجلكم معطوفة على أيديكم وتأخرت في الآية، وقد اهتدى رضي الله عنه إلى ذلك، بالنظر إلى الحركة الإعرابية، والربط بينها وبين المعنى، وهنا يتبين مدى تلاقى علوم الفقه مع علم النحو لفهم الدلالة، فلم يهتد ابن عباس إلى هذا الفهم، إلا بهدي من أثر العلامة الإعرابية.

---

(١١) ينظر :التحليل النحوي أصوله وأدلته فخر الدين قباوة: ص١٠، ينظر الكشاف، أبو القاسم الزمخشري، ج٥، ص ٤٥٦.

(١٢) ينظر البحر المحيط، أبو حيان، ج٨، ص٢٣٥، ونسب هذا التحليل إلى ابن عباس، أنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج: ١٠، ص ٢٧٢.

(١٣) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٨، ص١٩٢

ومن التابعين تبرز جهود مجاهد بن جبر رضي الله عنه، حيث تداولت كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه جهوده، التي جُمع بعضُها في تفسير الإمام مجاهد بن جبر.

ومما ورد عنه، أنه في قوله تعالى[**ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا**]{الإسراء: ٣}، كان يقول: (هذا نداء يعني: يا ذرية من حملنا) (١٤). وقول تعالى: [**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**]{سورة النساء: الآية١}، فذكر أن المعنى (اتقوا الأرحام أن تقطعوها)(١٥) ويعلل النصب في الأرحام بأنها معطوفة على لفظ الجلالة، ويبين المقصود من التقوى بأنها اجتناب قطع الأرحام. وربما كان في ذلك التلقي إشارة متقدمة جدًا إلى العلة النحوية.

فإذا انتقلنا إلى عصر ما قبل عصر التدوين، نجد أن كتب الأخبار والتراجم قد نقلت لنا الكثير من الملاحظات، والتحليلات النحوية لبعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر العربي، مما كان يدور في مجالس النحويين العامة والخاصة.

فقد روي أن أبا الأسود الدؤلي كان له مجلس لإعراب القرآن الكريم، وعنه طلب حرُّ بن عبد الرحمن النحوي القارئ إعراب القرآن أربعين سنة(١٦). وقد أنشد أبو الأسود مرة أبياتًا في محبة النبي ε منها قوله:

فإن يكُ حبهُم رشدًا أصبه .:. ولست بمخطئ إن كان غيًا(١٧)

فقالت له بنو قشير: شككت يا أبا الأسود في قولك: فإن يكُ حبهم فرد عليهم بقوله: أما سمعتهم قول الله تعالى:[**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**]{ سبأ: ٢٤} أفترون الله شك في ضلالهم؟ ولكنه حققه بذلك

(١٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج١٠، ص٢١٣.
(١٥) الطبري، جامع البيان، ج٦، ص ٣٤٨.
(١٦) ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، ج١، ص٤٩٣.
(١٧) البيت من الوافر، ينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري، تح : محمد حسن آل ياسين، ومكتبة الهلال - بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٨ م - ١٤١٨ هـ.

عليهم[١٨].وفي رده ذلك إرهاص بالقياس، الذى لم يكن قد تأصلت معالمه بعد؛ ليثبت أن هذا الاستعمال وهذه طريقة في التأويل، قد يلجأ إليها المفسر إذا رأى في النص المستشهد به، ما يغني عن كثير من الشرح والتفسير، لتوضيح معناه.

وحين سأل الحجاج يحيي بن يعمر العدواني (أتسمعني ألحن على المنبر؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، فألح عليه فقال: حرفًا، قال: أيًّا ؟ قال: في القرآن، قال: ذلك أشنع له، فما هو؟ قال تقول: [**قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا**) إلى قوله تعالى: {أحبَّ} فتقرؤها: {أحبُّ} بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان، قال: لا جرم! لا تسمع لي لحنا أبدًا)[١٩].

وعرض أبو عمرو بن العلاء لقوله تعالى: [**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ**]{ البقرة:٢١٤}. وفسر نصب الفعل (يقول) بأن (زلزلوا فعل ماضي، ويقول فعل مستقبل، فلما اختلفا كان الوجه النصب)[٢٠]. فنصبه ليس بحتى وإنما لاختلاف زمنه عن زمن الفعل الذي يسبقه.

من العرض السابق لبعض نماذج التأويل النحوي في عصر النبوة، والخلفاء الراشدين من بعده، ثم في عصر التابعين، وعصر ما قبل التدوين، نجد أن النحو العربي، لم يظهر فيه أثر للأصوليين والمناطقة.

فإذا انتقلنا إلى عصر التدوين، نجد النحاة، قد تعددت طرائقهم، فمنهم من أقر قاعدة سبقت، أو رجح مذهبًا على غيره، أو خالف غيره في قضية ما، أو ردّ وجها لعدم إجماع النحاة عليه، أو جوز مع الكراهة أو أقر للضرورة، وهنا تظهر بدايات التفاعل والتأثير المتبادل بين علوم النحو، وعلوم الفقه والتفسير.

---

(١٨) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ج١، ص٥٢، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١: ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٢م.

(١٩) ينظر طبقات النحويين واللغوين، الزبيدي، ص ٣٣، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط١، ١٩٨٤

(٢٠) ينظر إعراب القرآن، ج١، ص ٣٠٤، النحاس، تح: خالد العلي، ط٢، دار المعرفة.

وقد أحصى ابن الأنباري عددا من تلك المسائل في "الإنصاف ويعد قولهم: (هذا الغلام منطلق) شاهدا على ذلك التعدد؛ فالمطرد لديهم نصب المشتق الواقع بعد الخبر الجامد، جوز لهم ذلك وقوع المبتدأ اسم إشارة، وعند سيبويه والخليل رفع (منطلق) على وجهين الأول: جعل منطلق، خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أو هذا، والوجه الثاني أن تجعل كلا من الغلام ومنطلق خبرًا لهذا)[٢١].

ويرى سيبويه أن لفظ (أسفل) يعد ظرفًا، مستندا إلى قوله تعالى[**إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**]{ الأنفال: ٤٢} فجاء الظرف مبنيا في محل رفع. قال سيبويه: (وسألته عن قوله: زيد أسفل منك، فقال: هذا ظرف كقوله عز وجل: والركب أسفل منكم، كأنه قال: زيد في مكان أسفل من مكانك)[٢٢].

فمنهج الخليل وسيبويه في التأويل النحوي، أنهما يقران اللفظ على صورته التي جاء عليها، التي قد تبدو غير منسجمة مع القاعدة، ويحاولان إيجاد وجه، أو مسوغ له .

ثم انتقل الدرس النحوي، مع بداية القرن الثالث إلى الكتب والمدونات، وجاء مضمنًا في كتب معاني القرآن، إلى أن جاء أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ففصل بين المعاني والإعراب، في مؤلفه العظيم "إعراب القرآن" ثم تتابع التأليف في إعراب القرآن وكثر.

ومن أشهر كتب إعراب القرآن الكريم، التي مثلت تلك المرحلة كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس(ت:٣٣٨هـ)، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، (ت:٣٧٠هـ) ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، والملخص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي(ت:٥٠٢هـ)، ونكت الإعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم للزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت:٦١٦هـ)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)[٢٣].

---

(٢١) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، دت، ج٢، ص ٨٣.
(٢٢) ينظر: الكتاب، سيبويه،ج٣، ص ٢٨٩.
(٢٣) ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: ج١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،

ثم خطت الدراسات النحوية خطوة أكثر منهجية، إلى أن غدت منهجًا في التناول، فيما عرف بالتفسير النحوي للقرآن الكريم، كما لمسناه، عند أبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) في البحر المحيط، فقد أقام تفسيره، مستندا إلى القضايا النحوية واللغوية في شرح وتفسير الآيات.

وكان التأويل النحوي في تلك المرحلة مرتبطًا بالقرآن الكريم، فالقرآن عربي لا يُفهَم إلا بامتلاك أدوات فهم العربية، وعلى رأسها علمُ النحو. ويظهر هنا احتياج المفسر للنحو وعلوم اللغة، ويعد ذلك أثر من أثار النحو على علوم التفسير.

ولم يكن الدرس النحوي بمنأى عن قانون نشأة العلوم، فقد كانت نشأ وثيق الصلة بالقرآن الكريم، فهمًا وتدبُّرًا وخدمَة له، وهو درس نظري، قد تأسس بنيانه على النظر في القرآن الكريم وعلومه، وكان من أهم الغايات الدافعة على البحث فيه "الرغبةُ القوية في معرفة أسرار التركيب القرآني"(٢٤).

يقول على البجاوي في مقدمة تحقيقه لكتاب التبيان في إعراب القرآن: (وهذا الفن الإعرابي نشأ مع النحو، واستعان به المفسرون في توضيح الآيات في كتبهم المفسرة، ثم أخذ يستقل، وكان استقلالا ينمو شيئًا فشيئًا، حتى صار غرضًا قائمًا بذاته) (٢٥). وفى ذلك إشارة إلى أثر النحو العربي على كتابات كثير من المفسرين.

لبنان،(د ت)، ص١٢١.

(٢٤) ينظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف: ص٢٦ ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

(٢٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، مقدمة التحقيق، ص: ج.

الفصل الثاني
علم أصول الفقه النشأة والتطور

لكى نفهم طبيعة العلاقة بين أصول الفقه، وأصول النّحو، لابد أن نتعرف على المراحل التّاريخية، الّتي مرّ بها العلمان، وأن نحدد متى بدأ التأليف في علم الأصول حتى نستطيع أن نحكم بموضوعية على مدى التأثير والتأثر بين العلمين.

فمن المسلم به، إنَّ عِلْم أصول الفقه كان سابقًا في النشأة على الفقه نفسه ، فقد كانت قواعده موجودة منذ عهد النبي ε في شكل أحكام قولية أو فعلية، وبها تكونت المجموعة الأولى من الأحكام الإسلاميَّة المستمدة من القرآن والسنة، ومثلت هذه المرحلة البدايات الأولى لعلم أصول الفقه متمثلة في القرآن الكريم، وسنة رسول الله ε.

يؤكد ذلك ما روي عن رسول الله ε، حين بعث معاذ بن جبل إلى اليمن، سأله "كيف تقضي إذا عرض لك القضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله. قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله. قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب صدره، وقال الحمد لله الذي وفّقك لما يرضي رسولَ الله"(٢٦).

يتضح مما سبق أن معاذًا كان يدرك أصول الفقه التي تتمثل في القرآن والسنة ثم القياس وكان ذلك هو المنهج الذى سار عليه الصحابة - رضوان الله عليهم- بعد ذلك، بيد أنه قد جدت أمور فقهية، حتمت عليهم ضرورة إعمال العقل والاجتهاد، فكانوا يلحقون النظير بنظيره، عند تساويهما في العلة، ويُسوون بينهما في الأحكام.

ومن المعلوم أن استنباط الفقه كان في عصر كبار الصحابة، وكان منهم من يتصدى للقضاء والإفتاء بين الناس، كعمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب وغيرهم، وكانت معرفتهم بأسرار التشريع ومقاصده حاضرة. وكان زادهم في هذه الفترة القرآن الكريم، والسنة النبوية، فإذا تصدوا لحكم من الأحكام بحثوا في كتاب الله تعالى، ثم في سنة رسوله اللهε، فإن لم يلتمسوا للمسألة المنشودة نصًا من الكتاب أو

(٢٦) ينظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر تح: أبو الأشبال الزهري، ج ٢، ، دار ابن الجوزي ،الدمام، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م،ط ١ ص ٥٥-٥٦

السنة، اجتهدوا وبحثوا عن مثيلاتها وقاسوا عليها، ثم أفتوا بما ظهر لهم من الأدلة، وإن أرادوا التثبت مما ذهبوا إليه، طلبوا ذلك من السنة من غيرهم من أصحاب رسول الله، فإن وجدوا اتفاقًا على الحكم اعتبروه حجة، ويقصدون به الإجماع[٢٧].

فهذا عمر بن الخطاب (ت:٢٣هـ) يحدد لأبي موسى الأشعري(ت:٤٤هـ) المنهج الذى يجب أن يتبعه في القضاء، لما يعرض عليه، حين أرسل إليه خطاباً يوصيه يقول له فيه: "الفهم الفهم فيما أدلي إليك، مما ورد عليك، مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق"[٢٨]. كذلك فإن الإمام علي كرم الله وجهه (ت:٤٠هـ) يجتهد ويجعل حد شارب الخمر ثمانين جلدة، كحد القذف ويدلل على ذلك بقوله: "أرى أن من شرب سكر، ومن سكر هذي، ومن هذي افترى، فأرى عليه حد القذف"[٢٩] فاستخدم القياس على أصل موجود واستنتج الحكم مقرونا بالعلة.

بناءً على ما سبق فإن أصول الفقه عند الصحابة تمثلت في (السماع من القرآن والسنة ثم القياس والإجماع) فكان الصّحابة ملتزمين، بمناهج أصول الفقه، وإن لم يدونوها، لكنها حاضرة في أذهانهم، واضحة في أراءهم واجتهاداتهم.

ثم اجتهد التَّابعون في استنباط الأحكام، وتعددت القواعد الأصوليّة، فكان لكلّ فقيه طريقته في الاستدلال والاستنباط، فمنهم من استند إلى أقوال الصّحابة، كسعيد بن المسيب (ت:٩٤هـ) بالمدينة المنورة، ومنهم من أكثر من القياس؛ كإبراهيم

---

(٢٧) ينظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر؛ تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م، ط ١، ص٣٠١.

(٢٨) ينظر: أعلام الموقعين، ابن القيم ،تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ج١/ص٨٥، ينظر: سبل السلام ، الصنعاني، تح: الألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م، ج١١٩/٤

(٢٩) ينظر: الأحكام السلطانية، الماوردي، (ت ٤٥٠هـ)، دار الحديث، القاهرة، ص:٢١٦ ، انظر: المغني، ابن قدامة (ت٦٢٠هـ)، تح: طه الزيني وأخرين، مكتبة القاهرة، ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ٩ / ١٤١.

النخعي(ت:٩٦هـ)، الذي اهتمَّ باستخراج علل الأقيسة، وضبطها، والتّفريع عليها، بتطبيق تلك العلل على الفروع المختلفة[٣٠].

وحين اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وكثر الداخلون في الإسلام، جدت حوادث لم تكن موجودة في زمن الصحابة، ولم يكن لها أحكام تشريعية؛ فزادت أصول الفقه، وأضيف الاجتهاد إلى ما كان لدى الصحابة من القياس والسماع والإجماع، مع تمسكهم بظاهر النصوص، فلا يأخذون بالقياس إلا نادرًا.

وقد بُنِي الفكر الأصولي للتابعين، على هدي من فكر عبد الله بن عمر(ت:٧٤هـ)،

وكان على رأس هذه المدرسة من الصحابة، عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت:٣٢ه) تلميذ سيدنا عمر بن الخطاب، ومن علماء التابعين، سعيد بن المسيب(ت:٩٤هـ)، وعلقمة النخعي(ت:٦١هـ) تلميذ ابن مسعود، ثم إبراهيم النخعي(ت٩٦هـ)، الذى تخرج على فقهه علماء العراق.

فإذا انتقلنا إلى عصر الأئمة المجتهدين، فإننا نجد إضافة إلى ما تقدم، مناهج الاستنباط، وقواعد استخراج الفروع الفقهية، فأبو حنيفة (ت: ١٥٠هـ)، يحدد منهجه في استنباط الأحكام فيقول: "آخذ بكتاب الله ، فما لم أجده فيه، أخذت بسنة رسول الله، وأثار الصحاح عند الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله وسنة رسول الله، أخذت بقول أصحابه من شئت، وأدع قول من شئت، ثم أخرج عن قولهم إلى غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم، النخعي، والشعبي، والحسن البصري، وابن سيرين، وسعيد بن المسيب، وهم رجالً قد اجتهدوا، ولي أن أجتهد كما اجتهدوا"[٣١]. فكان يُحدد مصادر التشريع بالكتاب والسنة، ثم أقوال الصّحابة، ولا يلزم نفسه بأراء التابعين؛ لأنهم رجال مثله، ثم بعد ذلك يُكثر الأخذ بالقياس والاستحسان.

---

(٣٠) السابق، ص: ١١-١٢

(٣١) ينظر: تاريخ التشريع الإسلامي :محمد الخضري بك، دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١ط ، ١٩٩٧، ص: ١٣٢، ينظر :أصول الفقه، تاريخه ورجاله:، د: شعبان إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر ط ٢، ص:٢٢.(د.ت)

ونجد عند الإمام مالك (١٧٩ هـ) منهاجًا أصوليًا محددا، يضم أصول السابقين ويضيف إليها أصولًا أخرى، فيقرر" أن أصول الفقه هي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وعمل أهل المدينة، وقول الصحابة، والاستحسان، وسد الذرائع والمصالح المرسلة"[٣٢]. فكان يعتمد على الكتاب والسّنة، ثم عمل أهل، كما غلب عليه الأخذ بالرّواية؛ و لُقبت مدرسته، بمدرسة الحديث.

واشتد الخلاف العلمي بين فقهاء العراق، حتى بعث الله للأمة الإمام الشافعي، ووضع للأمة كتابه القيم (الرسالة) الذى جمع فيه أصول السابقين وأضاف إليها أصولا أخرى، فبين المنهج الذي يجب أن يسير عليه كل مجتهد، وجمع بين منهجي أهل السنة، والرأي، مبيناً الناسخ والمنسوخ، في الكتاب، والسنة والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والعام الذي أريد به ظاهره، والعام الذي أريد به غير ظاهره، وحجية خبر الأحاد، وبين منزلة السنة ومكانتها، وتكلم على القياس، والإجماع، والاجتهاد، وشروط المفتي، وغير ذلك من المباحث النفيسة[٣٣].

الفصل الثالث

العلاقة التبادلية بين أصول النحو، وعلم الأصول في العلوم الإسلامية

يعرض هذا الفصل ثلاثة محاور:

أولًا : تأثير أصول الفقه في نشأة علم أصول النّحو:

أشار النحاة الأوائل إلى أصول علم النحو، منذ مراحل النحو الأولى عند أبى الأسود وتلامذته، وإن لم يصرحوا بها' فقد أشاروا إلى هذه الأصول في سياقات متعددة وتحدّثوا عن القياس، ونشأته وتطوره وتكلموا كذلك عن السّماع والقياس والعلّة. وتذكر بعض الروايات أن الإمام على أوّل من سعى إلى تأسيس أصول العربية، يقول: "سمعت

(٣٢) المصدر السابق

(٣٣) ينظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) ص:٣، ٤ تح:د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٢، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م ، وينظر: أصول الفقه تاريخه ورجاله: ص:٣٠، وينظر: أصول الفقه الإسلامي :ص١١٣.

ببلدكم لحنا فأردت أن أضع كتابا فى أصول العربية"[٣٤]، ومما عرف عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ ه) أنه كان معنيا بالقياس[٣٥]، ومما قيل في وصف كتاب سيبويه إن "الأصول والمسائل للخليل، وأنه جامع لأصول النحو وفروعه[٣٦].

وكان الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليلها، وتبعه في ذلك كل من سيبويه والمازني والمبرد والكسائي وغيرهم من أئمة النّحو من البصريين والكوفيين، الذين ألمحوا إلى وجود أصول وأدلة للنّحو؛ إلا إنّها كانت تهتم أكثر بالضوابط والقوانين العامة لعلم النحو، وليس بالتّأسيس لعلم أصول النحو. واستمر علم أصول النحو في التطور والرقى حتّى أصبح عِلْماً راسخًا معللا جامعًا لجهود السابقين من علماء النحو .

ثم بدأ النّحاة يخصون علم أصول النَّحو بالتَّأليف المستقل، كما وضح عند ابن السّراج(٣١٦ هـ) في الأصول، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في الخصائص، وابن الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) في الإغراب، ولمع الأدلة، والسّيوطي(ت:٩١١ هـ) في الاقتراح .

ولم يكن النحاة في عزلة عن غيرهم من علماء الفقه، التفسير، والحديث، وكان من طبيعة الأمر، أن يفيد النّحاة من تجارب هؤلاء، ومصطلحاتهم، وعلم الأصول لديهم، واستثمارها في دارسة النّحو وتأصيله، فدونوا أصول الفقه، والتفسير، ثم دون النحو بعد ذلك، ويقر النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة"[٣٧]، وكان الخليل يحذو حذو أبي حنيفة، وبصرح ، أنه يقيس علي مذهبه[٣٨].

---

(٣٤) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، القاهرة: ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م، دار الفكر، ج ١/٤

(٣٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٦٥

(٣٦) ينظر نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، ط ٣. الأرد. ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م ، مكتبة المنار ص٩.

(٣٧) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص:٨٤، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح ، دار الجماهيرية، مصراتة، ليبيا، ط١، ١٩٨٦م، ص ١٠٠

(٣٨) ينظر كتاب العين، الخليل ابن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دارالهجرة، إيران، ط١، ١٤٠٥هـ ،٢٨٥/١

كذلك فإن سيبويه قد تأثر بأبي يوسف الشيباني (ت:١٨٩هـ)، تلميذ أبي حنيفة (١٥٠هـ) الذي تأثر به كثير من النحاة منهم الفراء (ت:٢٠٧هـ) [٣٩].وكان نتيجة هذا التلاقي العلمي بين علم النحو والعلوم الإسلامية، وجود مناسبة بينهما؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول،

كما إن علم أصول الفقه الذي أرسى أصوله الإمام الشافعي (ت:٢٠٤هـ) "لم يكن اختراعا له، بل كان استنباطا من فقه من سبقهوه، وكان يهدف إلى ضبط مناهج الفقه، وكذلك أراد أن يفعل ابن جني؛ لأن النّحاة كانوا يقتبسون ويعللون ويستحسنون ويعارضون وغير ذلك، فتحققت المناسبة بين الفقه الإسلامي والنحو العربيّ"[٤٠].

يتضح مما سبق، أن آراء النّحاة قد تأثرت كثيرًا بأساليب الأصوليّين وأحكامهم، حتّى بعد أن استقلت تلك العلوم عن بعضها البعض، ظهر ذلك بجلاء في الكتب النّحوية الثّلاثة الّتي تناولت الأصول النّحويّة بالتّنظير، وهي: الخصائص لابن جنى(ت٣٩٢هـ) ولُمع الأدلة للابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) والاقتراح للسيوطي (ت :٩١١هـ) (حيث أشارت جميعها إلى التّشابه والصّلة الوثيقة بين أصول النّحو وأصول الفقه؛ إذ حملت الأصول النّحويّة على نظيرتها الفقهيّة. واستمرّ الربط بين أصول النحّويين وأصول الفقه منذ بداية الحديث عن أصول النحو على يد ابن جني ومرورًا بابن الأنباري ووصولا إلى نهاية مراحل التّأليف في أصول النحو عند السّيوطي)[٤١].

ثانيًا : أثر العلوم الإسلامية في الدرس النحوي العربي:

تأثر النحاة-كذلك- بعلوم الشريعة ومنها: علم القراءات، وعلم الحديث، وعلم الكلام؛ فقد نشأت الدراسات اللغوية كلها لخدمة كتاب الله، فكان القرآن الكريم المصدر الأول للشاهد النحوي؛ فألفاظ القرآن الكريم (هي لب كلام العرب وزبدته، وواسطته

(٣٩) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص:٨٤، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح ،دار الجماهيرية ، مصراتة، ليبيا، ط١، ١٩٨٦م، ص ١٠

(٤٠) نظرية الأصل والفرع ، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن،: ص٥٨

(٤١) انظر: المؤثرات الفقهية في تأصيل الأصول النّحوية، طارق بومود، مجلة المَخْبَر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري– جامعة بسكرة. الجزائر، ٢٠١٥م

وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم)[٤٢]

وكان لاعتماد النحاة على القراءات القرآنية وتوجيهها، إثراء لقضايا النحو العربي؛ لأن "القراءات القرآنية أوثق وأصح متنا وسندا؛ ولذلك استند إليها النحاة في تقعيد الأصول وضبط كثير من الفروع، وقد أكسبت اللغة مرونة واتساعا" [٤٣].

ومما يدلنا على تأثر النحو العربي بالقراءات القرآنية، أن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي من القراء أمثال نصر بن عاصم (ت:٨٩ ه)، وعنبسة الفيل (ت: ١٠٠هـ) وعبد الرحمن بن هرمز (ت: ١١٧هـ)، و يحي بن يعمر (ت:١٣٢هـ)، وميمون الأقرن، كانت لهمم الملاحظات الأولى في النحو، بل إن بعض الروايات نسبت إلى بعضهم أولية وضع النحو[٤٤].

فأما عنبسة فقد "تعلم النحو وروى الشعر حتى صار أبرع أصحاب أبي الأسود، وأما ميمون الأقرن فرأس الناس بعد عنبسة ويروون عن أبي عبيدة قوله: "أول من وضع العربية أبو الأسود، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي"[٤٥]

ووضح تأثر النحاة بالمحدثين، فيما ذكره السيوطي (ت٩١١هـ) في مقدمة المزهر أنه اتبع فيه ترتيب المحدثين فقال: (هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه واخترعت تنويعه، وتبوبه في علوم اللغة، وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع)[٤٦].

---

(٤٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني(٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، ص ٦

(٤٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ج ٢١٥/١، تح: محمد الصباغ، منشورات دار الكتاب العلمية، لبنان،٢٠١٦

(٤٤) ينظر: القياس في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، بحث في المنهج، الدار الجامعية، ط ٢، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ١٨

(٤٥) ينظر: أخبار النحويين البصريين ص٢٥.

(٤٦) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل وآخرين، طبع عيسى الحلبي، مصر ١٩٥٨، ص ١٠١

كما نقل النحاة كثيرًا من مصطلح أهل الحديث، كالجرح والتعديل، والغفلة، والشذوذ، والتصحيف، والتحريف، والغريب، والمستدرك، والسماع، والإجازة، وغيرها[٤٧].

وللفرق الكلامية أثر على النحاة، تمثل في اقتباس بعض مصطلحات المتكلمين كـ (الدور، والمنزلة بين المنزلتين، وترافع الأحكام، والحكم الطارئ، والتقسيم، والمعارضة، التناقض، والتعارض، والاستدلال، والدفع، والمنع، وغيرها)[٤٨]

ويؤكد أبو البركات الأنباري هذا الأثر قائلًا: أن علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العلم، وقياس الشبه وقياس الطرد، على غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول[٤٩].

ومن أوجه الشبه بين الإعراب والفقه، ظاهرة الخروج عن الاطراد، التي تدل على تأثر النحو بالفقه، فيذكر الزجاجي (ت٣٣٧ هـ) أن (الأصل في الإعراب أن يكون حركة، ولكن قد يخرج عن هذا الاطراد فيكون حرفا وهذا الخروج عن الأصل ليس في النحو فقط ولكنه موجود في سائر العلوم الأخرى)[٥٠]، كما في باب الإعراب الفرعي، وباب ظن ، وباب النواسخ ، ومنها مصطلحا : التعليق ، والناسخ.

فالتعليق في أصول الفقه يطلق على نوعين من النساء، المرأة المعلقة، وهي الأرملة التي فقدت زوجها، أو المطلقة ولم تستوف عدة النكاح، فهي معلقة[٥١]، والمصطلح عند

---

(٤٧) ينظر: مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، شرف الدين علي دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٤١

(٤٨) ينظر: مصطلحات علم أصول النحو، أشرف ماهر، دار غريب، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ١٢٣

(٤٩) ينظر لمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الفكر، ط٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م ، ص:٢٣

(٥٠) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علوم النحو، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة ١٩٦٠

(٥١) سليمان الجمل: حاشية الجمل على الجلالين، المطبعة التجارية الكبرى، مصر، ص: ١٢٢

النحاة بحث يتعلق بظن وأخواتها. والنسخ عند الفقهاء (إبطال العمل بالحكم الشرعي بدليل متراخ عنه، يدل على إبطاله صراحة أو ضمنا)[٥٢]

يظهر المصطلح بدلالته عند النحاة في باب الأفعال النواسخ (كان، وكاد، وظن)، والحروف النواسخ المشبه بالأفعال (إن وأخواتها، ولا التبرئة)

كما نقل النحويون الفقه وأصوله مصطلحات أخرى منها: القياس، العلة، الابتداء، الكناية، الظاهر، الشرط، اللغو، الحال، الإجماع، الاستنباط، قياس الطرد وقياس الشبه، وقياس العلة، والقياس الجلي والخفي، والمصطلحات الخاصة بالعلة وأنواعها،)[٥٣].

كما بنى النحاة مناهجهم على مناهج علماء الفقه، فيذكر ابن الأنباري تأثره بمناهج الفقهاء، فيقول:(إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية - عمر الله مبانيها - سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة)[٥٤]؛ فأخرج لهم كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، (وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع، كما بنى الفقهاء أحكامهم على السماع والقياس والإجماع، وذلك اثر من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة)[٥٥].

ويظهر هذا التأثير-كذلك- في طرائق النحاة في التعامل مع النص، التي تشبه كثيرًا طرائق الفقهاء في التعامل مع النصوص؛ فالفقيه يتلقى الحديث من المحدثين فيتصرف فيه تعليلًا، واستنباطًا وقياسًا، والنحوي –كذلك- يتلقى اللغة عن أهلها ويتصرف فيها تصرف الفقيه في الحديث[٥٦]. كما ظهر هذا التاثر في مؤلفات كثير من النحاة، كمعاني

(٥٢) ينظر: علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، الزهراء للنشر، الجزائر ١٩٩٠م ، ص ٢٢٢
(٥٣) ينظر: مصطلحات علم أصول النحو، أشرف ماهر النواجي: ص ١٢٢
(٥٤) ينظر: مقدمة الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري ، ص:١
(٥٥) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني دمشق، ١٩٥١ ، ص ٨٣
(٥٦) ينظر: النحو العربي، مازن المبارك ،ص٨٥، دار الفكر / ط ٢، ١٩٨٤م

القرآن للفراء(ت ٢٠٧هـ) ومعاني القرآن للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)[٥٧].

ويروى عن الفراء أنه قيل له: يا أبا زكريا أريد أن أسألك في الفقه؟ فقال سل، فقال: ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ فقال: لا شيء عليه، قال: من أين قلت ذلك؟ قال: قسته (على مذاهبنا في العربية، وذلك أن المصغر لا يصغر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو[٥٨].

كما يتضح هذا الأثر في قول الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في التعليل لمسالة الخروج عن القاعدة: (إن الشيء قد يكون له أصل يلزمه، ونحو يطرد فيه، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، فلا يكون ذلك ناقصا للباب، كما يقال بالإطلاق الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء، ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها)[٥٩]

ثالثا: أثر النحو وعلوم اللغة على العلوم الإسلامية:

بعد وفاة الرسول الكريم، وانقضاء عصر الخلافة الراشدة من بعده، ظهر أثر التلاقي بين علوم اللغة، وعلوم الفقه والتفسير، وتعددت الفرق، والمذاهب، وأخذ كل فريق ينتصر لمذهبه العقدي، ونشأت الفرق الكلامية، كالشيعة والمعتزلة، والأشاعرة، والجبرية، والمرجئة وغيرهم، ومن بعدها ظهرت المذاهب الفقهية، وأدراك أصحاب تلك الفرق أهمية اللغة لانتصار أصحاب كل مذهب لمذهبه.

وأخذ النحاة يؤولون النصوص تبعًا لمعتقداتهم الفكرية، يقول الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) في تفسيره لقوله تعالى: [وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ] {النجم:٤٣}،" إن الفعلين (أضحك وأبكى)لا مفاعيل لها؛ لأن المراد خلق قوتي الضحك والبكاء)[٦٠]، ولا يخفي أثر الفكر المعتزلي في هذا الفهم، في حين ذهب بعض النحاة إلى أن الفعلين متعديان، والمفعول به

(٥٧) المصدر السابق، ص ٨٥
(٥٨) ينظر: تاريخ بغداد١٤/١٥١، وفيات الأعيان ١٧٩/٦، والموافقات ٨٤/١
(٥٩) ينظر: الإيضاح في علوم النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص ٧٢-٧٣
(٦٠) ينظر الكشاف، الزمخشري، ١/ ٥٠٩.

محذوف، فقيل: إن التقدير: أضحك أهل الجنة، وأبكى أهل النار، وقيل أضحك الأرض بالنبات وأبكى السماء بالمطر(٦١).

ويظهر الفكر المعتزلي الزمخشري في حديثه عن الشفاعة فيرى في قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا] { النساء: ١١٦}، أن الشفاعة في الآخرة لا تكون لأهل الكبائر(٦٢).

رأينا-كذلك- أثر المذهب العقدي عند الرازي(ت:٦٠٦هـ) في فكره النحوي وتأويلاته اللغوية والانتصار لمذهبه (الأشعري)، ورد آراء المخالفين، مستندًا إلى النحو وعلوم اللغة، والمنطق والفلسفة وعلم الكلام، فيذهب إلى أن ما أسند إلى الله من الأفعال، لا بد من تأويلها. ففي تفسيره لقوله تعالى:[هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ]{البقرة:٢١٠}. والتقييد بقوله تعالى: {إلا أن يأتيهم أمر الله} احتج له بوجهين: "الأول: أن قوله تعالى { يأتيهم الله }، إخبار عن حال القيامة، والثاني: أنه تعالى قال:{ وقضى الأمر} والألف واللام للمعهود السابق فلا بد أن يكون قد جرى ذكره من قبل حتى تكون الألف واللام إشارة إليه(٦٣) فلا يصح إسناد الإتيان والمجيء إلى الله سبحانه فهو منزه عن ذلك.

وفي قوله تعالى: [يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا] {سورة طه: الآية١٠٩}. يقول: "اعلم أن هذه الآية من أقوى الدلائل على ثبوت الشفاعة في حق الفساق لأن قوله {ورضى له قولا } يكفي في صدقه أن يكون الله تعالى قد رضي له قولًا واحدًا وهو قوله (لا إله إلا الله محمد رسول الله) فوجب أن تكون الشفاعة نافعة له؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات"(٦٤).

(٦١) المصدر السابق ١٦٥/٨.
(٦٢) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ١/ ٥٠٩.
(٦٣) ينظر :التفسير الكبير ،الرازي، ٢١/ ١٧٥.
(٦٤) ينظر: التفسير الكبير، الرازي، ٢١/ ١١٩.

كذلك فسر الرازي معنى الإضلال في قوله تعالى: [وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ] {سورة البقرة: الآية٢٦}، فأدخل في توضيح الدلالات العقدية، بيان معاني همزة الأفعال في هذا السياق مشيرًا إلى أنه لا يمكن حمل معنى الإضلال إلا على وجهين: أحدهما أنه صيره ضالا، والثاني أنه وجده ضالًا[٦٥].

لقد كان للفرق الكلامية، والمذاهب الفكرية، أثر واضح في توجيه التلقي، والتأويل النحوي وجهة معينة، تتفق مع معتقد المحلل الفكري، كما وضح ذلك في تناول الزمخشري (المعتزلي)، وفخر الدين الرازي (الأشعري) في تناولهما لقضايا التحليل النحوي.

تتعدد مصادر أصول الفقه وتتنوع,فيؤكد الفقهاء على مصادر ثلاثة، هي اللغة، والفقه، وعلم الكلام، وتعد اللغة العربية، أهم هذه الثلاث؛ لمعرفة الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار والمنطوق والمفهوم والاقتضاء، والإشارة والتنبيه والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علوم العربية[٦٦]، فلا يخفى على أحد أهمية اللغة لأصول الفقه، وفهم مقاصد الشريعة.

ويرى ابن حزم (ت:٤٥٦هـ)أن الجاهل بعلوم العربية لا يحق له أنْ يفتي في أمور الفقه،فلا بُدَّ للفقيه أنْ يكون نحوياً لغويّاً، وإلاَّ فهو ناقص لا يحل له أنْ يفتي بجهله"[٦٧].

ويذكر إمام الحرمين، أبو المعالي الجويني (ت: ٤٧٨هـ) أهمية علوم اللغة يقول "وأما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها، فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء الاستقلال بالنظر في الشرع، مالم يكن ريانا من النحو واللغة"[٦٨]،

---

(٦٥) ينظر: التحليل النحوي العقدي، أحمد شيخ عبد السلام، مجلة إسلامية المعرفة، ع١٢، ١٩٩٨، ص١٥٤.

(٦٦) ينظر:الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تحقيق عبد الرازق عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت، ج ١ / ٨ ، ط ١، ١٤٠٢هـ

(٦٧) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: لابن حزم، ص: ٢١٧ ، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة ، لبنان، ط ٢ ،١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م

(٦٨) ينظر: البرهان، الجويني، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، ط١ .- 1418 1997م ، ج1 ص130

برز ذلك أيضا في فقه الإمام الشافعي في كتابه القيم الرسالة، الذي نهج فيه على هدي من منطق اللغة، فكانت اللغة العربية حاضرة في تأصيلاته، وتفريعاته للمسائل الأصولية، كأنماهي المصدر الوحيد الذي ينهل منه علم أصول الفقه[٦٩]

ويبين الإمام الغزالي (ت:٥٠٥هـ) منزلة اللغة العربية، بين العلوم الأخرى فيصفها أنها الركن الأعظم في أصول الفقه ؛لأنها" سلم ومرقاة إلى جميع العلوم، ومن لم يعلم اللغة فلا سبيل له إلى تحصيل العلوم، فلا يستغني طالب علم عن أحكام اللغة، فعلم اللغة أصل الأصول..."[٧٠]. ثم يبين أنَّ المطلوب من الفقيه "القدر الذي يفهم منه خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال، حتى يميز بين صريح الكلام، وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، وفحواه ولحنه ومضمونه"[٧١].

يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) مدافعاً عن النحو ومبيّناً أهميته "والذي يقضي منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط جورهم أنَّهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها، وكلامها، وعلميْ تفسيرها وأخبارها؛ إلاَّ افتقاره إلى العربية بيّن لا يُدفع، ويرون أنَّ الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبني على علم الإعراب"[٧٢]

ويؤكِّد ابن خلدون (ت :٨٠٨ هـ) على المعنى ذاته فيقول: "لا بُدَّ من معرفة العلوم المتعلقة باللسان لمن أراد علم الشريعة، والذي يتحصل أنَّ الأهم المقدم منها: النحو، إذ به تتبيَّن أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة"[٧٣].

---

(٦٩) ينظر: الفكر الأصولي، دراسة تحليلية نقدية، عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص84 ، الناشر: دار الشروق – جدة، ط١ ، ١٤٠٢هـ

(٧٠) ينظر : القصور العوالي من رسائل الغزالي ص:٦٢، تح: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي ، القاهرة، ١٩٧٠م

(٧١) ينظر: الموافقات: للشاطبي، ١١٥/٤، تح: أبي عبيدة مشهور، دار ابن عفان، د.ت

(٧٢) ينظر: مقدمة المفصل: للزمخشري، ص ٣، تح: فخر صالح قدارة، ط ١٤٢٥،١ هـ/٢٠٠٤م

(٧٣) ينظر: مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ص ٤٥٣.

كما ينقل السيوطي(ت:٩١١هـ) في كتابه الاقتراح، عن الفخر الرازي قوله "اعلم أنَّ معرفة اللُّغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأنَّ معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسُّنَّة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإن معرفة الأحكام الشرعية وأدلتها؛ تتوقف على معرفة اللُّغة والنحو والتصريف. ومما يستوقف عليه الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف واجب، إذاً معرفة اللُّغة والنحو والتصريف واجب"[٧٤].

يتضح من النصوص السابقة أهمية النحو، ووجوبه لمن يتصدى للإفتاء واستنباط الأحكام الشرعية، كذلك فليس من العجب أن نرى الأحكام الفقهية تخرج من عباءة المسائل النحوية، والأمثلة على ذلك عديدة، حتى إن عالمين من علماء الشريعة يفردان كتابين كاملين في تخريج المسائل الفقهية على النحو، أولهما الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية للإمام الطوفي (٠ت:٧١٦هـ)، وثانيهما الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لجمال الدين الإسنوي (ت:٧٧٢هـ)

ولعل ما ذكره الجرمي (٢٢٥هـ) خير دليل على الارتباط الوثيق بين علوم اللغة، وعلوم الفقه، فحين سئل عن رجل سها في الصلاة، فسجد سجدتي السهو، فسها قال: لا شيء عليه، فقيل له: كيف ذلك، قال: أنا رجل مكثر من الحديث، وكتاب سيبويه يعلمني القياس، وأنا أقيس الحديث، وأفتي به)[٧٥]

وهذا ابو يوسف يعلمنا أن قضايا الفقه، بحاجة إلى علم النحاة؛ لدقة الفهم، وجلاء حقائقها، ولشدة تأثر الفقهاء بالنحاة نجد علماء "الحنفية موافقون لنحاة الكوفة"[٧٦]

---

(٧٤) ينظر: الاقتراح: للسيوطي، ص ٧٨ تح: عبد الحكيم عطية - علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق،ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

(٧٥) ينظر الوافي بالوفيات، للصفدي، ١٦/ ١٤٥، دار إحياء التراث العربي ، ٢٠٠٠، وتفسير القرطبي، ج ٣١٢/٢١، حقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ط:٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م

(٧٦) ينظر :البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، (٢/ ٤٣٨).

كما تظهر تلك العلاقة التداخلية بين النحو وعلوم الفقه، فيما رواه الزبيدي (ت٣٧٩هـ) في تلك المناظرةً التي دارت بين الكسائي(١٨٩هـ) وأبي يوسف(١٨٢هـ) حين سأل الكسائي أبا يوسف "ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلْتِ الدار؟ قال: إنْ دخلَتِ الدار طلقتْ، قال: أخطأتَ يا أبا يوسف، فقال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال: "أن" فقد وجَبَ الفعل، وإن قال: "إن" فلم يجب، ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي"(٧٧).

بعد ذلك العرض يتضح أن علاقات التأثير والتأثر بين علوم الفقه، والعلوم الإسلامية من جهة، وعلوم اللغة من جهة أخرى، علاقة تبادلية، حيث أفاد كل علم من الأخر، ظهر ذلك في المنهج، والأصول، والمصطلح، بحيث لا نستطيع أن نسلم بأحادية التأثير، أو القول بأن هذا الأثر كان يسير في اتجاه واحد.

نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

١- أن القول المطلق عن تأثر النحو العربي في نشأته، وأصوله، بالمناطقة وعلماء الفقه، قول يعوزه الكثير من التروي، والتثبت.

٢- إن نشأة النحو العربي كانت نشأة عربية خالصة، ولم يظهر أثر المناطقة والمفسرين، وغيرهم من علماء الفقه، والكلام، والحديث، إلا بعد أن نضج النحو واستوى، في القرن الرابع الهجري.

٣- كان لكثير من الصحابة - رضوان الله عليهم - نظرات معتبرة في التأويل والتوجيه النحوي، كما لمسنا ذلك عند عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود وابن عباس رضوان الله عليهم جميعًا.

(٧٧) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢ (ص ١٢٧).

٤- إن رسول الله ε أول من مارس التأويل النحوي، وضح ذلك فيما دار بينه، وبين عبد الله بن الزبعرى قبل إسلامه.

٥- التشابه الشديد الذي قد يصل إلى حد التطابق بين مصطلحات علم النحو مع مصطلحات علم الفقه، مثل مصطلحات: الناسخ والمنسوخ، والتعليق، والرتبة، العلل، والسماع والقياس، والاستحسان، والإجماع، والواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، والجائز، وغيرها.

٦- إن النحاة الأوائل قد أشاروا إلى أصول علم النحو، منذ مراحل النحو الأولى عند أبى الأسود وتلامذته، وإن لم يصرحوا بها ' فقد أشاروا إلى هذه الأصول في سياقات متعددة وتحدّثوا عن القياس ونشأته وتطوره وتكلموا كذلك عن السّماع والعلّة.

٧- لم يُنكر علماء الفقه والحديث والمفسرين اتكاءهم على قواعد النحاة، فقد كان أبو يوسف يلزم الكسائي ولا يكاد يفارقه، وهذا ما أكده الزبيدى في طبقاته، وأكده الإمام مالك.

٨- إن علاقة النحو العربي بعلوم الشريعة الإسلامية، علاقة تأثير وتأثر، فكلا العلمين أفاد من الأخر، دون أن يكون أحد العلمين أشد تأثيرًا من الأخر.

التوصيات :

أ- يوصي البحث بضرورة إعادة النظر في المسلمات النقدية، في مجال الدراسات اللغوية، خاصة أن كثيرًا منها جاء ترديدا لأقوال بعض المستشرقين.

ب_ يوصي البحث بضرورة تكوين فرق بحثية؛ تعمل على وضع نظرية عربية خالصة، تبحث في الأصول، و النشأة في شتى علوم العربية.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١- الأثر العقائدي في التوجيه النحوي للنص القرآني، د. حيدر مصطفى هجر، جامعة ذي قار – كلية الآداب، مجلة أداب ذي قار، العدد ٢ مجلد ١، ٢٠٢٠

٢- أثر النحو في استنباط المسائل الأصولية والفقه، مصطفى محمد الفكي، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان المجلد ٨، العدد ١٤٢٦/١٠هـ

٣- الأحكام السلطانية، الماوردي، (ت ٤٥٠هـ)، تح: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة ،١٤٢٧ - ٢٠٠٦

٤- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، لبنان، ط ٢ ،١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م

٥- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تحقيق عبد الرازق عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت،، ط ٢، ١٤٠٢هـ.

٦- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٥م

٧- أصول الفقه، تاريخه ورجاله، د: شعبان إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر ط ٢(د.ت)

٨- إعراب القران لأبي جعفر النحاس، تح: محمد احمد قاسم، دار ومكتبة الهلال (بيروت)، دار البحار، ط١، (٢٠٠٤م) .

٩- أعلام الموقعين، ابن القيم، تح: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

١٠- الاقتراح في علم أصول النحو؛ لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١١- الاقتراح، في أصول النحو، للسيوطي، تح: عبد الحكيم عطية - علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

١٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ لأبي البركات الأنباري، دار الفكر، دمشق

١٤- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة ١٩٦٠.

١٥- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
١٦- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تح: محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
١٧- البحر المحيط، لأبي حيان، تح: عادل أحمد - علي معوض، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م، ط١
١٨- البرهان، الجويني، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ١٩٩٧م
١٩- بغية الوعاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، د .ت
٢٠- تاريخ التشريع الإسلامي، محمد الخضري بك، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١ط، ١٩٩٧،
٢١- التبيان في إعراب القرآن، العكبري (٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي ،عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٨٨م
٢٢- التبيان في تفسير القرآن، للطوسي(٤٦٠هـ)، المطبعة العلمية، النجف ١٩٥٧، ١٢٣/٣
٢٣- التحليل النحوي أصوله وأدلته فخر الدين قباوة، ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر،٢٠٠٢
٢٤- التحليل النحوي العقدي، أحمد شيخ عبد السلام، مجلة إسلامية المعرفة، ع١٢، ١٩٩٨
٢٥- التفاعل بين النحو وأصوله والفقه وأصوله، عبد الملك عبد الوهاب أنعم، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، العدد،٤٦ ،٢٠١١.
٢٦- تفسير الإمام مجاهد بن جبر، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، ط١، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩م
٢٧- تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط:٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م
٢٨- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار الفكر، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
٢٩- تفسير الميزان، الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت – ١٩٧٢م
٣٠- تقويم الفكر النحوي، على أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣١- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الإسنوي، تح: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

٣٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (٣١٠ هـ) تح: عبد الله بن عبد المحسن، دار هجر، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
٣٣- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تح: أبو الأشبال الزهري، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م ، ط ١
٣٤- حاشية الجمل على الجلالين، سليمان الجمل المطبعة التجارية الكبرى، ط١، مصر، ١٩٩٨م.
٣٥- الحكم الشرعي عند الأصوليين؛ لحسين حامد حسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢م
٣٦- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
٣٧- الخصائص؛ لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ١٩٥٢م
٣٨- الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط ،دار القلم، دمشق، بدون تاريخ
٣٩- الدلالة النحوية وأثرها في استثمار الأحكام الفقهية من القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، عزالدين سليماني، كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، ٢٠١٤
٤٠- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تح: محمد حسن آل ياسين، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٨ م - ١٤١٨ هـ
٤١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، تح: على عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ
٤٢- سبل السلام، الصنعاني، تح: الألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م
٤٣- -طبقات النحويين واللغوين، الزبيدي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٨٤
٤٤- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.
٤٥- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.
٤٦- ظاهرة الإعراب في النحو، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،ط١، ١٩٩٤م
٤٧- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، الزهراء للنشر، ط١، الجزائر ١٩٩٠م
٤٨- الفكر الأصولي، دراسة تحليلية نقدية، عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق – جدة، ط١، ١٤٠٢هـ
٤٩- في أصول النحو؛ لسعيد الأفغاني، ط٢، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٦٤م

٥٠- القصور العوالي من رسائل الغزالي، تح: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، القاهرة، ١٩٧٠م
٥١- القضايا المشتركة بين النحاة والأصوليين، دراسة مقارنة، ثروت السيد رحيم، دار اليُسر، القاهرة – مصر،٢٠١٤م
٥٢- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، دار الجماهبربة، مصراتة، ليبيا، ط١، ١٩٨٦م.
٥٣- القياس في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، بحث في المنهج، الدار الجامعية، ط ٢، الإسكندرية.
٥٤- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، د.ت
٥٥- الكشاف، الزمخشري، شرحه وضبطه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، ط ٣، ٢٠٠١م
٥٦- كشف الظنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،(د ت)
٥٧- لمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٥٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل وآخرين، طبع عيسى الحلبي، مصر ١٩٥٨.
٥٩- مصادر التراث النحوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط،١، ٢٠٠٠م
٦٠- مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، شرف الدين علي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ١٩٨٣.
٦١- مصطلحات علم أصول النحو، أشرف ماهر النواجي، دار غريب، القاهرة ٢٠٠١.
٦٢- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق، د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م,
٦٣- المغني، لابن قدامة، تح: طه الزيني وأخرين، مكتبة القاهرة، ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
٦٤- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د. ت).
٦٥- المفصل: للزمخشري، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للطباعة والنشر، ط ١٤٢٥،١ هـ/٢٠٠٤م
٦٦- مقدمة ابن خلدون، تح، عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، ط١، ١٤٢٥ هـ ،٢٠٠٤ م
٦٧- من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه، أحمد عبد الباسط حامد، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت،١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

٦٨- الموافقات، للشاطبي، تح: أبي عبيدة مشهور، ط١، دار ابن عفان، د.ت
٦٩- المؤثرات الفقهية في تأصيل الأصول النّحوية، طارق بومود، مجلة المَخْبَر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري– جامعة بسكرة. الجزائر، ٢٠١٥م.
٧٠- النحو العربي، مازن المبارك، دار الفكر / ط ٢، ١٩٨٤م
٧١- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
٧٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، ط ٣، مكتبة المنار، الأردن. ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م ،
٧٣- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية، لبنان،٢٠١٦
٧٤- نظرية الأصل والفرع، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط٢، ٢٠٠١م
٧٥- نظرية السياق القرآني، المثنى عبد الفتاح محمود، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١.
٧٦- الوافي بالوفيات، للصفدي، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠ م
٧٧- الوجيز في أصول الفقه، لمحمد مصطفى الزحيلي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قطر، ط٢، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦.